أهمية وجود لجان المراجعة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ودورها في تعزيز جودة آداء المراجع الخارجي والحد من الفساد المالي

The importance of audit committees in Algerian economic institutions and their role in enhancing the quality of external auditor performance and reducing financial corruption.

د. علاء بوقفة [1] *

[1] جامعة محمد الشريف مساعدية– سوق أهراس (الجزائر)، E-Mail: a.bougoufa@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2024/10/31 ؛ **تاريخ المراجعة**: 2024/11/04؛ **تاريخ النشر**: 2024/12/31

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية وجود لجان المراجعة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ودورها في تعزيز جودة الآداء المهني للمراجع الخارجي والحد من الفساد المالي، ولتحقيق اهداف الدارسة واختبار فرضياتها، تم استطلاع آراء عينة من المحاسبين، محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبيين والأساتذة المتخصصين في الجزائر، وذلك من خلال توزيع استمارة استبيان. وقد خضعت البيانات التي تم جمعها للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية "SPSS".

أظهرت نتائج الدراسة وجود إجماع بين أفراد العينة المستجوبة على الحاجة الملحة لإنشاء واعتماد لجان المراجعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. كما توصلت الدراسة إلى أن لجان المراجعة تلعب دورًا فعالًا في تعزيز جودة أداء المراجع الخارجي، فضلاً عن مساهمتها الفعالة في الحد من الفساد المالي وذلك من خلال متابعة المخاطر المرتبطة بأداء المؤسسة.

الكلمات المفتاح : لجان مراجعة، مراجع خارجي؛ فساد مالي، تقارير مالية.

تصنيف JEL : M48 ؛ D73

Abstract:

This study aims to identify the importance of the existence of audit committees in Algerian economic institutions and their role in enhancing the professional performance quality of external auditors and reducing financial corruption. To achieve the study's objectives and test its hypotheses, opinions were surveyed from a sample of accountants, audit supervisors, accounting experts, and specialized professors in Algeria through the distribution of a questionnaire. The collected data were subjected to statistical analysis using the SPSS statistical package.

The results of the study showed a consensus among the surveyed sample on the urgent need to establish and adopt audit committees in Algerian economic institutions. The study also found that audit committees play an effective role in enhancing the quality of external auditors' performance, as well as significantly contributing to reducing financial corruption by monitoring the risks associated with the institution's performance.

Keywords: Audit Committees; External Auditor; Financial Corruption; Financial Reports.

Jel Classification Codes : M48 ؛ D73

I- تمهيد:

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والعالمي سواءً على مستوى الرقابة المالية أو على مستوى الالتزام بمعايير الشفافية والنزاهة، يتزايد الاهتمام بتعزيز دور آليات الرقابة التي تسهم في تحسين كفاءة العمل وضمان النزاهة المالية، هنا، يبرز دور لجان المراجعة كآلية رقابية فعالة، حيث تسهم في تعزيز جودة أداء المراجع الخارجي وتسعى إلى الحد من الفساد المالي.

إذ تتيح لجان المراجعة متابعة دقيقة للمخاطر والتجاوزات المالية المحتملة، كما تؤدي دورًا أساسياً في دعم استقلالية المراجع الخارجي، وتوفير البيئة المناسبة لأداء مهامه دون أي ضغوط قد تعيق عملية التدقيق، مما يمكنه من تقديم تقارير مالية ذات موثوقية عالية. علاوة على ذلك، تسهم هذه اللجان في تعزيز مصداقية المعلومات المالية من خلال متابعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والتأكد من كفاءتها، مما يقلل من فرص التلاعب والغش، وبالتالي المساهمة في الحد من الفسد المالي.

ولقد شهدت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كغيرها من المؤسسات العالمية، تحديات متزايدة تتعلق بتعزيز الشفافية والجودة في إعداد التقارير المالية، خاصة في ظل تزايد الحاجة إلى تدعيم الأنظمة الرقابية لمواجهة ظاهرة الفساد المالي وتطوير الأداء المحاسبي. وهنا تبرز أهمية لجان المراجعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بإعتبارها أحد أهم الآليات الرقابية التي تلعب دورًا حاسمًا في دعم استقلالية المراجع الخارجي، وتوجيه جهوده نحو تحسين جودة عملية المراجعة.

بناءً على ما سبق، نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى ضرورة إعتماد لجان المراجعة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مع تحليل إسهاماتها في الحد من الممارسات المالية غير السليمة، ودورها في تقليص حالات الفساد المالي، مع التركيز على دورها المحوري في تحقيق أعلى مستويات الشفافية والمصداقية المالية، الأمر الذي يعزز ثقة المستثمرين والمستفيدين من تقارير الأداء المالي.

- **إشكالية الدراسة:**

تأسيساً على ما تقدم، جاءت اشكالية هذه الدراسة على النحو الآتي:

مامدى أهمية وجود لجان المراجعة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، وإلى أي مدى يمكنها المساهمة في تعزيز أداء المراجع الخارجي والحد من الفساد المالي؟

- **التساؤلات الفرعية** : يقودنا هذا التساؤل الرئيسي إلى إدراج الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى أهمية وجود لجان المراجعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟
2. كيف يمكن للجان المراجعة أن تساهم في ضبط عمل المراجع الخارجي ؟
3. إلى أي مدى يمكن للجان المراجعة أن تساهم في الحد من الفساد المالي ؟

- **فرضيات البحث:** لمعالجة إشكالية هذا البحث نحاول اختبار صحة الفرضيات التالية:

1. هناك ضرورة ملحة لوجود لجان المراجعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من أجل تعزيز الشفافية ودقة القوائم المالية.
2. تسعى لجان المراجعة إلى تعزيز جودة أداء المراجع الخارجي من خلال متابعته، ودعم استقلاليته، وتوفير المعلومات الضرورية لأداء عمله.
3. تساهم لجان المراجعة في الحد من الفساد المالي من خلال متابعة المخاطر المرتبطة بأداء المؤسسة، والعمل على تصحيح أي انتهاكات مالية تكتشفها.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول أحد المواضيع الحديثة والبارزة في مجال المحاسبة والمراجعة، وهو مدى مساهمة لجان المراجعة في تعزيز جودة آداء المراجع الخارجي والحد من الفساد المالي، بالاضافة إلى مدى أهمية وضرورة إعتماد هذه اللجان في المؤسسات الإقتصادية

الجزائرية. كما يستمد هذا البحث أهميته من ندرة الدراسات التي تمت في البيئة الجزائرية والتي تهتم بموضوع لجان المراجعة ومدى امكانية اعتمادها في الجزائر، خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سواء على مستوى الرقابة المالية أوعلى مستوى الالتزام بمعايير الشفافية والنزاهة. لذلك كان من الضروري دراسة هذا الموضوع بعمق، على أمل أن يسهم في تحسين أداء المراجع الخارجي والحد من الفساد المالي.

- **الدراسات السابقة:**

نحاول فيما يلي استعراض الدراسات السابقة التي تناولت أحد جوانب هذا الموضوع:

❖ دراسة (**غروي، 2022**) : هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تحسين الأداء المحاسبي والمالي، وتشجيع الجزائر على ارساءها، نظراً لما تخلقه من أنظمة مالية ومحاسبية تعزز الثقة والمصداقية في المعلومات والتقارير المالية، بالإضافة إلى التعرف على مدى ملاءمة التشريعات الجزائرية لمتطلبات حوكمة الشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يوفر للمديرين داخل الشركة الأدوات اللازمة لضمان الفعالية والمساءلة واتخاذ القرارات الصائبة، حيث تلعب المراجعة والرقابة المحاسبية دورًا حيويًا في دعم إدارة المؤسسة وملاكها على تحسين جودة الأعمال وتقييم الأداء. كما تسهم لجان المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات بشكل كبير في دراسة السياسات المحاسبية والإشراف على الأداء، وتقديم تقارير دورية مفصلة.

❖ دراسة (**الصوص، 2012**) : هدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى التعرف على مدى فعالية لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك الفلسطينية وذلك من منظور المراجعين الداخليين ومراجعي الحسابات الخارجيين ومفتشي سلطة النقد على تلك البنوك.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن أعضاء لجان المراجعة يمتلكون بشكل عام الخصائص المطلوبة للقيام بدورهم بفاعلية في دعم عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، مع وجود التزام جزئي بتطبيق المهام والمسئوليات المحددة وفق اللوائح والتعليمات، بالإضافة إلى وجود آليات عمل معينة تتبعها لجان المراجعة أثناء تنفيذ مهامها في البنوك.

❖ دراسة (**حمادة، 2010**) : هدفت هذه الدراسة إلى تعرف على الأنشطة التي تقوم بها لجان المراجعة والتي تساهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ولتحقيق هذا الهدف أعدَّ الباحث استبانة تم توزيعها على عدد من المراجعين الخارجيين وأعضاء لجان المراجعة في الشركات المساهمة في سورية.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود مجموعة من الأنشطة التي تمارسها لجان المراجعة خلال تنفيذ مهامها، والتي تسهم فى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في تلك الشركات، وذلك من وجهة نظر عينتي الدراسة.

❖ دراسة (**شفاعمري، 2014**) : يهدف البحث الى التعرف على مدى مسؤولية المراجع الخارجي في اكتشاف حالات الفساد المالي في الشركات المساهمة الأردنية من وجهة نظر المدراء الماليين والعاملين في هذه الشركات، بالإضافة إلى مدققين الحسابات الخارجيين والعاملين في مكاتب التدقيق.

توصلت الدراسة إلى أن مراجعي الحسابات الخارجيين في الأردن يدركون مسؤوليتهم في اكتشاف الفساد المالي، ويطبقون الإجراءات المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم (240)، بالإضافة إلى وجود توجه عام لدى المراجعين لجعل المراجع مسؤولاً تجاه أصحاب المصلحة، رغم وجود بعض التحديات والعوائق التي قد تؤثر على قدرة المراجع في أداء مسؤولياته المهنية على الوجه المطلوب منه.

❖ **موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:** تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث دراسة أحد أهم متغيرات الدراسة، وهي المفاهيم المتعلقة بلجان المراجعة وأهميتها. إلا أنها تختلف عنهم من حيث مجتمع الدراسة ومن حيث أهدافها، حيث ركزت دراستنا على

تحليل العلاقة بين لجان المراجعة والتدقيق الخارجي والفساد المالي، إضافة إلى تسليط الضوء على أهمية اعتماد لجان المراجعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهو جانب لم يتم تناوله في الدراسات السابقة.

I.1- ماهية لجان المراجعة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة سلسلة من الأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية التي أبرزت أوجه قصور كبيرة في أنظمة الرقابة المالية والإدارية للمؤسسات الاقتصادية. وقد أدى ذلك إلى تزايد الحاجة إلى لجان المراجعة نظراً لدورها المحوري في تعزيز الرقابة الداخلية وتدقيق العمليات المالية، حيث أصبح من الواضح أن وجود آليات رقابية قوية يساعد المؤسسات على الالتزام بالشفافية والمساءلة، ويسهم في الوقاية من الأزمات المحتملة ويحمي المساهمين وأصحاب المصلحة. لذا، تُعد لجان المراجعة اليوم عنصرًا أساسيًا في هيكل الحوكمة المؤسسية، وتسهم بفعالية في تعزيز استقرار المؤسسات الاقتصادية وضمان استدامتها.

I.1.1. مفهوم لجان المراجعة:

لاقى مفهوم لجان المراجعة اهتماماً كبيراً منذ عام 1994 ، فقد صدر العديد من القوانين في الدول المتقدمة وبعض الدول العربية التي تؤكد ضرورة وجود لجان المراجعة ضمن الهيكل التنظيمي للشركة إلا أنه لا يوجد تعريف واحد للجنة المراجعة، حيث عرفت لجان المراجعة على أنها « لجنة محكمة منبثقة من مجلس الإدارة مكونة بشكل رئيس من مديرين غير تنفيذيين يتسمون بالاستقلال، على عكس اللجان المحكمة الأخرى المكونة من مجلس الإدارة مثل اللجان المالية أو التنفيذية». (حمادة، 2010، صفحة 101)

كما تم تعريف لجان المراجعة بأنها « إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة، تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين و يتم تأسيسها بهدف القيام برقابة مستقلة علي أنظمة الرقابة الداخلية بالمنشأة وعلى عملية إعداد التقارير المالية بها.». (عارف، 2011، صفحة 90)

I.1.2. مبررات تشكيل لجان المراجعة:

لقد ساعدت العديد من العوامل في زيادة الاهتمام بموضوع لجان المراجعة، مما دفع معظم الشركات والبنوك إلى الاتجاه نحو تشكيل هذه اللجان. ومن أبرز هذه العوامل ما يلي: (الصوص، 2012، صفحة 35)

- تزايد حالات الفشل المالي للعديد من الشركات والبنوك وتزايد حالات الغش والتلاعب بها.
- زيادة رغبة المؤسسات في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها، والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية.
- تزايد الضغوط من طرف مستخدمي القوائم المالية على الشركات والبنوك لإظهار نتائج أعمالها و مركزها المالي بصورة حقيقية.
- التباين القائم بين المراجعين الخارجيين وبين إدارة الشركات، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على استقلالية المدقق الخارجي لإبداء رأي فني محايد. وبالتالي، فإن وجود لجنة المراجعة في أي شركة يعزز حماية حقوق المساهمين ويضمن استقلالية مدقق الحسابات.
- وجود لجان المراجعة يحد من حالات الغش والتلاعب وزيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي يعزز الثقة في عملية إعداد ومراجعة القوائم المالية، لا سيما في بيئات الاقتصاديات التنافسية.
- حاجة أصحاب المصلحة في الشركات إلى آلية إدارية تساهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم بشأن الأمور المالية والرقابية.
- الحاجة المتزايدة إلى تحسين الثقة والجودة في التقارير المالية بهدف إلى زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

I.1.3. أهمية وجود لجان المراجعة:

تبرز أهمية لجان المراجعة من خلال الفوائد التي توفرها للأطراف ذات العلاقة، مثل: مجلس الإدارة، المدققين الداخليين والخارجيين، المساهمين، وأصحاب المصلحة. ويمكن توضيح المنافع التي تقدمها لجان المراجعة للأطراف السابقة على النحو التالي: (الصوص، 2012، صفحة 34)

- **أهميتها بالنسبة لمجلس الإدارة:** إن تشكيل لجنة المراجعة سيمكن أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين من أداء مهامهم ومسؤولياتهم بكفاءة، خصوصًا في مجالات المحاسبة والمراجعة وذلك من خلال تحسين التواصل بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، حيث يتم تنظيم اجتماعات مع المراجع خلال عملية المراجعة وبعدها، مما يساعد في نقل نتائج هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة، كما تساهم لجان المراجعة في حل المشكلات التي قد يواجهها المراجع مع إدارة الشركة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية.
- **أهميتها بالنسبة للمدقق الخارجي:** تلعب لجان المراجعة دورًا حيويًا في تعزيز استقلالية المراجع الخارجي، مما يمكّنه من أداء مهامه دون أي ضغط أو تدخل من الإدارة، وعليه هناك مجموعة من المعايير التي اهتمت بطبيعة العلاقة بينهما، بما في ذلك دورها في تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه، بالإضافة إلى معالجة المشكلات التي قد تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي، وكذا تعزيز التواصل والتفاعل بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي.
- **أهميتها بالنسبة للتدقيق الداخلي:** تقوم لجان المراجعة باختيار رئيس قسم المراجعة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة له، بالاضافة إلى عقد اجتماعات مستمرة معهم لحل المشكلات التي قد تنشأ بينهم وبين الإدارة، مما مما يعزز استقلالية قسم المراجعة الداخلية ويزيد من فاعليته.
- **أهميتها بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية:** إن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات يُسهم في زيادة الشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها، مما يعزز بدوره ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير.

4.1.I. واقع لجان المراجعة في الجزائر:

لم تحظ لجان المراجعة في الجزائر بالاهتمام الذي حظيت به في دول أخرى، إذ لا يزال المشرع الجزائري يعتبر تشكيلها غير إلزامي حيث يعتبرها جزء من مسؤوليات مجلس الإدارة. ففي دارسة مشتركة أجرتها جمعية المراجعين والمستشارين الداخليين الجزائريين بالتعاون مع مكتب المراجعة والخدمات الاستشارية الفرنسي (Deloitte) حول لجان المراجعة في الجزائر؛ شملت الدراسة 200 شركة عمومية في الجزائر، وقد أظهرت الدراسة في الأخير غياب لجان المراجعة في هذه المؤسسات، ويرجع ذلك على الأرجح إلى كون تشكيل لجان المراجعة كان اختياريًا في الجزائر في ذلك الوقت.

غير أن ذلك لم يمنع من بروز تجربة جديدة في هذا المجال من خلال قيام السلطات التشريعية في الجزائر بالتفكير نحو التوجه إلى تكوين لجان المراجعة في الشركات الجزائرية، حيث صدر المرسوم الرئاسي رقم 11 - 85 المتضمن تنظيم شركة مناجم الجزائر المسماة "منال شركة ذات أسهم" وسيرها، ومن أبرز ما تضمنه المرسوم تشكيل لجنة مراجعة لمساعدة مجلس الإدارة في القيام بمهامه، إضافة لتقديم تقرير لمجلس الإدارة كل 3 أشهر، غير أن هذا المرسوم لم يتضمن أي تحديد لضوابط تشكيل لجان المراجعة بل ترك ذلك في إطار السلطات المخولة لمجلس الإدارة، وهو ما قد يحد من جودة عملها. (قندوز، 2019، صفحة 167)

2.I- مفاهيم عامة حول الفساد المالي

تعد ظاهرة الفساد المالى من أخطر التحديات التي تواجه الشركات في مختلف دول العالم، وخاصة الدول النامية. ويعد تعريف الفساد المالي وضبط مفاهيمه بشكل دقيق وشامل أمرًا صعبًا، نظراً لطبيعته المعقدة وصعوبة تتبع آثاره، لأنه يتم غالباً بطرق غير رسمية وغير قانونية، بالاضافة إلى تواطؤ الأطراف المستفيدة منه.

1.2.I- مفهوم الفساد المالي:

يعرف الفساد المالي بأنه: الاحتيال في حقل المحاسبة والتدقيق، ويدرج التلاعب والاختلاس تحت بنوده وتوفر النية والتعمد لإخفاء بعض الحقائق بهدف الحصول على منافع شخصية أو التضليل. (سعودي بلقاسم، حدادي سارة، 2017، صفحة 675)

كما عرف الفساد المالي بأنه " تلك الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والأنظمة ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالاختلاسات، التهرب الضريبي...". (بن رجم محمد خميسي، حليمي حكيمة، 2012، صفحة 5)

وعليه، يمكن القول أن مصطلح الفساد المالي يشير إلى إرتكاب الموظف لمجموعة من المخالفات المتعمدة أثناء إجراء المعاملات المالية، بهدف التضليل أو تحقيق مكاسب شخصية.

I.2.2- أهم مظاهر الفساد المالي: تتمثل أهم مظاهر الفساد لمالي فيما يلي: (سعودي بلقاسم، حدادي سارة، 2017، صفحة 675)

- عدم متابعة استرداد الديون.
- عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- عدم الاقتصاد في النفقات.
- عدم الالتزام بالتعليمات والقوانين والتجاوز على الصلاحيات.
- تأخير انجاز المعاملات واخفاءها.
- تسرب المعلومات.
- المبالغة في تقييم عناصر الأصول والخصوم.
- المعالجات الخاطئة للأصول غير المموسة مثل تكاليف البحوث والتطوير وتحميميا عمى قائمة الدخل بدلا من رسملتها.
- سرقة وضياع أصول الشركة من خلال استخدام أساليب الجريمة المنظمة صعبة الاكتشاف .
- سوء استخدام الشكل القانوني للعمليات من أجل اخفاء الجوهر الاقتصادي لها .
- سوء استغلال أصول وموارد الشركة من خلال الاختلاسات والرشاوى .
- الغش المتعمد من خلال استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لتضليل القوائم المالية .
- تضخيم الأرباح من خلال استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.

I.2.3- دور لجان المراجعة والمراجع الخارجي في مواجهة ظاهرة الفساد المالي:

تُعتبر مخاطر الغش والاحتيال من أبرز الأسباب التي تؤثر على الشركات، مما قد يؤدي إلى انهيارها وحدوث خسائر كبيرة لديها، ومن ثم خروجها من السوق وضياع أموال المساهمين.

من جهة أخرى، فإن وجود رقابة جادة وفعالة من قِبَل المراجع الخارجي ولجنة المراجعة يُسهم في ضبط الأداء المالي داخل الشركات، مما يعزز القدرة على مواجهه الفساد المالي والغش والتحايل والتقليل من حالاته، وقد أشار بعض الباحثين إلى أن مراجعة أوجه التلاعب تهدف إلى كشف التظليل المقصود في السجلات، وعموماً فإن خطر الاحتيال ينشأ من تقاطع ثلاثة عوامل رئيسية هي: (النعامي، 2014، صفحة 315)

- وجود ضغوط يتعرض لها شخص معين قد تدفع به إلى ممارسة الاحتيال.
- وجود فرصة سانحة لحدوث الإحتيال مثل ثغرة في النظام الرقابة الداخلية.
- أن يكون لدى الشخص الذي توافرت عنده الضغوط الخاصة والفرصة السانحة قابلية شخصية للتحايل بمعنى عدم نزاهته.

وبالتالي يقع على عاتق المراجع الخارجي ولجنة المراجعة ممارسة الشك المهني للكشف عن التلاعب والاحتيال، وأن الأهمية النسبية للتلاعب والإحتيال لا تتعلق بحجم المبلغ وإنما في الآثار النوعية أيضا وذلك للأسباب الآتية:

- إذ لم يمنع حدوث التلاعب فهناك احتمالية أن تتفشى أوجه التلاعب بسرعة كبيرة.
- إن وجود التلاعب يشير بوضوح الى ضعف نظام الرقابة الداخلية.
- إن التلاعب يتضمن موضوعات أخرى متكاملة ومغطاة قد يصعب الوصول اليها.

II – الطريقة و الأدوات:

نسعى من خلال هذا المحور إلى استعراض الجوانب التطبيقية لهذه الدراسة الاستقصائية، والتي تشمل مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في إعدادها، وذلك تمهيداً لتحليل النتائج واختبار الفرضيات وتفسيرها.

1.II – مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون **مجتمع الدراسة** من الفئات التالية: (محاسبين في مؤسسات اقتصادية؛ محاسبين معتمدين؛ محافظي حسابات؛ خبراء محاسبين؛ أساتذة جامعيين مختصين في المحاسبة والتدقيق). ولقد ارتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالفترة التي تم فيها توزيع وجمع استمارات الاستبيان والتي كانت مابين شهر مارس وشهر ماي 2024.

بالنسبة **لعينة الدراسة**، تم توزيع استمارة إستبيان إلكترونية على نطاق واسع على مجتمع الدراسة وذلك عبر عدة ولايات من الوطن، وقد تم إستلام 42 استمارة صالحة للدراسة.

أما عن **هيكل الاستبيان** فقد تم تقسيمه إلى قسمين، شَمِل القسم الأول ثلاثة أسئلة تضمنت معلومات عامة عن عينة الدراسة، بينما تم تقسيم القسم الثاني إلى ثلاثة محاور كالتالي:

- المحور الأول: يتعلق بإختبار مدى ضرورة وأهمية إعتماد لجان المراجعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
- المحور الثاني: يتعلق بإختبار مدى مساهمة لجان المراجعة في تعزيز آداء المراجع الخارجي للحد من الفساد المالي
- المحور الثالث: ويتعلق بمدى إسهام لجان المراجعة في الحد من الفساد المالي بالمؤسسات الاقتصادية

2.II – أداة الدراسة:

من أجل دراسة وتحليل الاستبيان فقد تم جمع البيانات وتبويبها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية"SPSS"، والذي تم من خلاله استخدام مجموعة من الاختبارات الاحصائية والمتمثلة في مقاييس النزعة المركزية (تكرارات ونسب مئوية)، وكذا استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري، كما تم اختبار الصدق وثبات الاتساق الداخلي لفقرات ومحاور الاستبيان بواسطة (alpha Cronbach) ، بالاضافة إلى اختبار (T-Test) لعينة واحدة .

3.II – اختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة استخدام معامل ألفا كرونباخ لتقدير درجة تجانس وانسجام محاور الدراسة. وقد كانت النتائج كالتالي:

الجدول (1): معامل الثبات حسب معادلة ألفا كرونباخ

الرقم	المحاور	عدد الفقرات	قيمة ألفا
1	مدى ضرورة وأهمية اعتماد لجان المراجعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	9	0,951
2	مدى مساهمة لجان المراجعة في تعزيز آداء المراجع الخارجي للحد من الفساد المالي	9	0,644
3	مدى إسهام لجان المراجعة في الحد من الفساد المالي بالمؤسسات الاقتصادية	9	0,764

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل الثبات لجميع المحاور مناسبة وتفي بأغراض الدراسة، حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمحاور الأول 0,951 ، كما بلغت هذه القيمة 0,644 بالنسبة للمحور الثاني، و 0,764 بالنسبة للمحور الثالث، وهو ما يشير إلى صدق وثبات المحاور واتساقها فيما بينها ، باعتبار أن الحد الأدنى المعتمد في قبول معامل ألفا يبلغ 60 % فأكثر، وهذا ما يسمح لنا بالاعتماد على هذه النتائج الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة.

III- النتائج ومناقشتها:

III.1- تحليل نتائج إجابات القسم الأول من الاستبيان (خصائص عينة الدراسة): من أجل تحليل خصائص عينة الدراسة، تم إدراج مجموعة من الاستفسارات في استمارة الاستبيان تضمنت معلومات عامة عن العينة، وقد أظهرت النتائج المستخلصة ما يلي:

الجدول (02): يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً البيانات الشخصية

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة%
المؤهل العلمي	شهادة الليسانس	9	21,4
	شهادة الماستر	10	23,8
	شهادة الماجستير	13	31
	شهادة الدكتوراه	8	19
	أخرى	2	4,8
	المجموع	42	100.0
الوظيفة	محاسب في مؤسسة اقتصادية	11	26,2
	محاسب معتمد	10	23,8
	محافظ حسابات	8	19
	خبير محاسبي	3	7,1
	أستاذ جامعي متخصص في المحاسبة والتدقيق	10	23,8
	المجموع	42	100.0
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	4	9,5
	من 5 إلى 10 سنوات	13	31
	أكثر من 10 سنوات	25	59,5
	المجموع	42	100.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات SPSS

أ – المؤهل العلمي: تُظهر النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن المستوى التعليمي لجميع أفراد العينة مرتفع، حيث أن غالبية أفراد العينة يحملون مؤهلات جامعية، باستثناء اثنين (02) فقط لديهم شهادات تكوينية أخرى. وهذا يعد مؤشراً إيجابياً على قدرة جميع أفراد العينة على الإجابة بفعالية على هذا الاستبيان، مما يعزز الثقة في دقة إجاباتهم.

ب – الوظيفة: تشير النتائج المتعلقة بتوزيع العينة حسب الوظيفة إلى أن أعلى نسبة من حيث المنصب المشغول كانت للمحاسبين في المؤسسات الاقتصادية بنسبة 26.2%، يليهم المحاسبون المعتمدون وأساتذة الجامعات المتخصصون في المحاسبة والمالية بنسبة 23.8% لكل منهما، بينما يشغل منصب محافظ الحسابات نسبة 19% من العينة، أما النسبة المتبقية 7.1% فتعود للخبراء المحاسبين. وهذا يدل على أن البيئة المستهدفة ترتبط بموضوع الدراسة.

د – الخبرة المهنية: تشير النتائج أعلاه إلى أن 59.5% من أفراد العينة (أي ما يعادل 25 فرداً) لديهم خبرة تتجاوز 10 سنوات، في حين أن 31% منهم (13 فرداً) تتراوح خبرتهم بين 5 و10 سنوات. أما نسبة الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات فقد بلغت 9.5%. وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بخبرة كافية تُمكّنهم من تقديم معلومات موثوقة وواقعية.

III.2- تحليل نتائج إجابات القسم الثاني من الاستبيان

يهدف هذا القسم إلى اختبار إشكالية الدراسة، حيث سعينا من خلاله إلى تحويل الآراء الوصفية للمستجوبين إلى صيغة كمية باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، مع تحديد أوزان للإجابات تتدرج من 5 إلى 1، وذلك كما يلي:

(موافق تماماً = 5)؛ (موافق = 4)؛ (محايد = 3)؛ (غير موافق = 2)؛(غير موافق تماماً = 1).

III.2.1- تحليل نتائج المحور الأول – والمتعلق بإختبار مدى ضرورة وأهمية إعتماد لجان المراجعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

اعتمد تحليل هذا المحور على مجموعة من الاختبارات الإحصائية، منها المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية، بالإضافة إلى اختبار (T-Test) لعينة واحدة. وقد أظهرت نتائج الاستبيان ما يلي:

الجدول (03): يوضح تحليل درجة موافقة أفراد العينة على النقاط التالية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	T قيمة	مستوى الدلالة
1	توجد بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية هيئة خاصة تهتم بمتابعة المخاطر المتعلقة بأداء المؤسسة، وتقدم تقارير وتوصيات حول حالات الغش المكتشفة.	2,0714	1,45490	0,414	9,227	0,000
2	توجد هيئات على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تلعب دورًا في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتحسين جودة المعلومات المالية، وتعزيز الرقابة على أنشطة الشركة.	1,8095	1,01784	0,361	11,521	0,000
3	تتواجد جهات داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتولى مراقبة وتقييم مدى الامتثال للوائح والتشريعات المعمول بها، ومراجعة التقارير الصادرة.	2,0714	1,23748	0,414	10,848	0,000
4	توجد بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية هيئات تُعنَى بترشيح المراجع الخارجي والتعامل معه، بالإضافة إلى التحقق من مدى استقلاليته ودراسة الملاحظات التي يقدمها.	2,0238	1,38789	0,405	9,450	0,000
5	توجد جهات داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تسعى إلى تعزيز التنسيق والتشاور بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي وإدارة المؤسسة.	2,0714	1,42097	0,414	9,447	0,000
6	توجد في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية هياكل تهدف إلى تحسين إدارة الموارد المالية وتقديم التوصيات اللازمة.	2	1,32518	0,4	9,781	0,000
7	توجد بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية جهة خاصة تقدم تقارير دورية تُسهِم في قياس مستوى أداء الشركة، مما يخفف من أعباء مجلس الإدارة.	1,9762	1,25888	0,395	10,173	0,000
8	توجد هيئات على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تسهم في تعزيز ثقة المساهمين والمستثمرين من خلال ضمان دقة وشفافية التقارير المالية الصادرة.	2,1429	1,24100	0,428	11,190	0,000
9	هناك حاجة ملحة لإستحداث وإنشاء لجان مراجعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مع ضرورة تعزيز دورها وصلاحياتها لضمان فاعليتها.	4,5476	0,96783	0,909	30,451	0,000
مجموع الفقرات		**2,3016**	**1,07510**	**0,460**	**13,874**	**0,000**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح الجدول أعلاه آراء العينة حول مدى ضرورة وأهمية وجود لجان المراجعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمجموع الفقرات 2.3016، وهو أقل من درجة الحياد البالغة 3. كما كان المعدل النسبي 46% وهو أقل من المعدل الأدنى البالغ 60%. بالإضافة إلى ذلك، بلغت قيمة T المحسوبة عند مستوى الدلالة 0.000، وبالتالي يمكن القول إن الاتجاه العام للمستقصى آراؤهم يميل نحو عدم الموافقة على فقرات المحور الأول، أي أنه لا توجد هيئة أو جهة محددة على مستوى المؤسسات الاقتصادية تتولى القيام بالمهام التي تقوم بها لجان المراجعة، وهو ما يعني أن هناك ضرورة لوجود لجان المراجعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

من خلال التحليل السابق نستنتج أن هناك حاجة ملحة لإستحداث وإنشاء لجان مراجعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مع ضرورة تعزيز دورها وصلاحياتها لضمان فاعليتها، وهو الاقتراح الذي ذهب إليه أغلب أفراد العينة المستجوبة في الفقرة الأخيرة من هذا المحور.

III.2.2- تحليل نتائج المحور الثاني – والمتعلق بإختبار مدى مساهمة لجان المراجعة في تعزيز آداء المراجع الخارجي للحد من الفساد المالي.

اعتمد تحليل هذا المحور على نفس الأساليب الإحصائية المستخدمة في المحور السابق، وكانت نتائج الاستبيان كما يلي:

الجدول (04): يوضح تحليل درجة موافقة أفراد العينة على النقاط التالية:

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	قيمة T	مستوى الدلالة
1	تقوم لجان المراجعة بالاطلاع على خطة عمل المدقق الخارجي والتأكد من أن المؤسسة توفر له التسهيلات اللازمة لتنفيذ مهامه.	4,4286	0,54740	0,886	52,430	0,000
2	تقوم لجان المراجعة بدور الطرف المحايد في حل النزاعات وتسوية الخلافات التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة.	4,4524	0,55005	0,890	52,458	0,000
3	تسعى لجان المراجعة إلى تعزيز جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي من خلال تقديم المساعدة في الحصول على المعلومات الضرورية لإتمام عملية المراجعة.	4,5238	0,50549	0,905	57,999	0,000
4	تساهم لجان المراجعة في تعزيز جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي من خلال الحفاظ على استقلاليته أثناء عملية الفحص وأثناء إعداد التقرير.	4,4048	0,58683	0,881	48,645	0,000
5	تسعى لجنة المراجعة إلى تعزيز جودة المراجعة الخارجية من خلال دعوة المراجع الخارجي لحضور الاجتماعات الدورية للجنة.	4,2381	0,66175	0,847	39,705	0,000
6	تتولى لجان المراجعة متابعة مدى التزام المراجع الخارجي بأخلاقيات وآداب المهنة، وهو ما ينعكس على جودة الأداء المهني للمراجع.	4,0952	0,65554	0,819	40,486	0,000
7	تسعى لجان المراجعة إلى تعزيز التنسيق والتشاور بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي وإدارة المؤسسة، مما يساهم في تسهيل قيام المراجع الخارجي بمهامه داخل المؤسسة.	4,4048	0,58683	0,881	48,645	0,000
8	تتولى لجان المراجعة فحص ومتابعة نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة، وهو ما يشكل عاملاً مهماً لتعزيز الجودة المطلوبة في عملية المراجعة.	4,2619	0,73450	0,852	37,604	0,000
9	تساهم لجان المراجعة من خلال تدخلاتها على مستوى قسم المراجعة الداخلية في تعزيز جودة المراجعة الخارجية.	4,4286	0,54740	0,886	52,430	0,000
مجموع الفقرات		**4,3598**	**0,30828**	**0,872**	**91,652**	**0,000**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى آراء أفراد العينة حول مدى مساهمة لجان المراجعة في تعزيز آداء المراجع الخارجي للحد من الفساد المالي، حيث أن رأي أفراد العينة في جميع الفقرات كان إيجابي نحو الموافقة، إذ نجد أن مستوى الدلالة في جميع الفقرات هو 0.000

أي أقل من 0.05، كما نجد أن متوسط الدرجات لجميع الفقرات بلغ 4,3598 وهو أكبر من درجة الحياد 3، و المعدل النسبي كان % 87,2 أي أكبر من المعدل الأدنى 60 %، مما يؤكد رفض الفرضية العدمية، وبالتالي توجد دلالة احصائية ذات معنوية لمساهمة لجان المراجعة في تعزيز آداء المراجع الخارجي للحد من الفساد المالي.

وإذا حاولنا ترتيب فقرات هذا المحور لوجدنا أنا آراء المستجوبين كانت أكثر اتفاقاً حول الفقرة الثالثة (تسعى لجان المراجعة إلى تعزيز جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي من خلال تقديم المساعدة في الحصول على المعلومات الضرورية لإتمام عملية المراجعة) إذ بلغت نسبة الوسط الحسابي لها (90,5%) وبانحراف معياري قدره (0,50549) وقيمة T بلغت (57,999). وهو ما يؤكد أن هناك إتفاق إيجابي على العبارة المذكورة.

تليها في الترتيب الفقرة الثانية (تقوم لجان المراجعة بدور الطرف المحايد في حل النزاعات وتسوية الخلافات التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة) حيث بلغت نسبة الوسط الحسابي لها (89%). وقيمة T كانت (52,452) هو ما يؤكد أن هناك موافقة على هده العبارة. تليهم في الترتيب من حيث درجة إتفاق المستجوبين الفقرة 1 والفقرة 9 حيث كان المتوسط الحسابي لهما يساوي 4,4286 وقيمة T 52,430، وأن مستوى الدلالة 0,000 وبالتالي يعني أن درجة الموافقة على الفقرتين كانت نفسها.

III.2.3– تحليل نتائج المحور الثالث – والمتعلق بمدى إسهام لجان المراجعة في الحد من الفساد المالي بالمؤسسات الاقتصادية

في هذا المحور، تم أيضًا تحليل آراء العينة المستجوبة باستخدام نفس الأساليب الإحصائية المستخدمة في المحاور السابقة، وجاءت نتائج الاستبيان كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (05): يوضح تحليل درجة موافقة أفراد العينة على النقاط التالية:

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	قيمة T	مستوى الدلالة
1	من بين أحد الأسباب الأساسية لظهور لجان المراجعة هو الحاجة إلى الحد من حالات الغش في المؤسسات الاقتصادية.	4,1905	0,63392	0,838	42,840	0,000
2	تقوم لجان المراجعة بمتابعة المخاطر المرتبطة بأداء المؤسسة ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء، ومن ثم العمل على اتخاذ قرارات فورية لتصحيح أي انتهاكات مالية تكتشفها.	4,6429	0,48497	0,928	62,044	0,000
3	تعمل لجان المراجعة على التحقق من مدى الالتزام بتطبيق التعليمات والقواعد المعتمدة ومدى توافقها مع النظام العام للمؤسسة.	4,3810	0,49151	0,876	57,765	0,000
4	تتمتع لجان المراجعة بالحق في الاطلاع على المعلومات والبيانات والتقارير والسجلات الخاصة بالمؤسسة، مما يسمح لها بمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء المؤسسة.	4,5952	0,49680	0,991	59,945	0,000
5	تتولى لجان المراجعة مهمة تقييم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمؤسسة، مما يتيح لها متابعة احتمالات وجود حالات الغش والفساد المالي.	4,2381	0,61721	0,847	44,500	0,000
6	تتحمل لجان المراجعة مسؤولية تقييم احتمالية حدوث التلاعبات، واتخاذ الإجراءات والسياسات اللازمة لمنع وقوعها في المستقبل.	4,3571	0,65598	0,871	43,046	0,000
7	تقدم لجان المراجعة تقارير دورية لإدارة المؤسسة تتضمن نتائج أعمالها وتوصياتها، وذلك بهدف الوقاية من الفساد المالي داخل المؤسسة	4,4524	0,50376	0,890	57,269	0,000
8	تتضمن مهام لجان المراجعة تقديم التدريب والتوجيه للموظفين بشأن مكافحة الفساد المالي.	3,9524	0,73093	0,790	35,043	0,000
9	تحظى لجان المراجعة بالدعم الكافي من إدارة المؤسسة لتنفيذ توصياتها، والتي تهدف بشكل أساسي إلى ضمان الإلتزام بالنظام الأساسي للمؤسسة ومكافحة الغش والفساد المالي.	4,3095	0,46790	0,862	59,690	0,000
مجموع الفقرات		**4,3466**	**0,33666**	**0,869**	**83,671**	**0,000**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح الجدول أعلاه والمتعلق باختبار T-tests أن رأي أفراد العينة كان إيجابيًا نحو الموافقة في جميع الفقرات، إذ نجد أن مستوى الدلالة في جميع الفقرات هو 0.000 أي أقل من 0.05، كما بلغ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (4,3466) أي أكبر من حجم نقطة الوسط (3)، وبلغ المعدل النسبي (86,9 %) وهو أكبر من المعدل الأدنى البالغ (60 %). وهذا يؤكد رفض الفرضية العدمية، وبالتالي توجد دلالة احصائية ذات معنوية لأهمية إسهام لجان المراجعة في الحد من الفساد المالي بالمؤسسات الاقتصادية

وإذا حاولنا ترتيب فقرات هذا المحور لوجدنا أنا آراء المستجوبين كانت أكثر اتفاقاً حول الفقرة الثانية (تقوم لجان المراجعة بمتابعة المخاطر المرتبطة بأداء المؤسسة ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء، ومن ثم العمل على اتخاذ قرارات فورية لتصحيح أي انتهاكات مالية تكتشفها) إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (4,6429)، وقيمة T بلغت (62,044)، وأن مستوى الدلالة كان (0,000).

تليها الفقرة الرابعة (تتمتع لجان المراجعة بالحق في الاطلاع على المعلومات والبيانات والتقارير والسجلات الخاصة بالمؤسسة، مما يسمح لها بمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء المؤسسة) إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (4,5952)، وكانت قيمة T (59,945)، وأن مستوى الدلالة كان (0,000)، وبالتالي تعتبر الفقرة دالة إحصائياً مما يعني موافقة الأغلبية على هذه الفقرة.

تليهم الفقرة رقم 7 بمتوسط حسابي يساوي (4,4524)، وقيمة Tبلغت (57,269)، و مستوى الدلالة (0,000)، وبالتالي تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً، مما يؤكد أن هناك موافقة من قِبل أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة التي تنص على أن لجان المراجعة تقدم تقارير دورية لإدارة المؤسسة تتضمن نتائج أعمالها وتوصياتها، وذلك بهدف الوقاية من الفساد المالي داخل المؤسسة.

IV- الخلاصة:

تناولت هذه الدراسة موضوع " أهمية وجود لجان المراجعة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ودورها في تعزيز جودة آداء المراجع الخارجي والحد من الفساد المالي". إذ تعد لجان المراجعة من أهم الآليات الرقابية الداخلية التي تعتمد عليها المؤسسة لتحقيق أهدافها، حيث يكمن دورها الرئيسي في مراقبة وتوجيه المديرين التنفيذيين لاتخاذ قرارات تُسهِم في تعظيم ثروة الملاك والمستفيدين الآخرين. كما تشارك بفعالية في عمليات المراجعة الداخلية والخارجية وتعزز استقلالية المراجعين. وتعمل لجان المراجعة أيضًا على التأكد من مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية وفعالية تطبيقه، وتقديم التوصيات اللازمة لتطويره، مما يساعد في مكافحة الفساد المالي والحد منه.

وقد حاولنا من خلال الاطار النظري لهذا البحث التطرق الى أهم متغيرات الدراسة وذلك بالتطرق إلى ماهية لجان المراجعة من حيث مفهومها، ومبررات تشكيلها، وأهمية وجودها في المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى إستعراض واقع لجان المراجعة في الجزائر، كما تم التطرق إلى مفاهيم الفساد المالي من حيث مفهومه، وأهم مظاهره، وكذا دور لجان المراجعة والمراجع الخارجي في مواجهة هذه ظاهرة . أما الجانب التطبيقي للدراسة فقد تم من خلاله استطلاع آراء عينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين والأساتذة المتخصصين في المحاسبة والتدقيق حول إشكالية الموضوع. وقد أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج والتي يمكن عرضها فيما يلي:

❖ نتائج اختبار الفرضيات:

- ✓ بالنسبة **للفرضية الأولى** والمتعلقة بمدى ضرورة وأهمية إعتماد لجان المراجعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، فقد تحققت هذه الفرضية من خلال إجماع أفراد العينة المستجوبة في المحور الأول من الاستبيان على أن هناك ضرورة ملحة لوجود لجان المراجعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من أجل تعزيز الشفافية ودقة القوائم المالية.
- ✓ وفي مايخص **الفرضية الثانية** والمتعلقة بكيفية إسهام لجان المراجعة في تعزيز جودة آداء المراجع الخارجي، فقد تحققت كذلك من خلال الدلالة الواضحة في نتائج المحور الثاني من الاستبيان والذي أجمع من خلاله أغلب أفراد العينة المستجوبة على أن لجان المراجعة تسعى إلى تعزيز جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي عبر متابعته، ودعم استقلاليته، وتوفير المعلومات الضرورية لأداء عمله.

✓ أما بخصوص **الفرضية الثالثة** والمتعلقة بمدى مساهمة لجان المراجعة في الحد من الفساد المالي، فقد تحققت هذه الفرضية كذلك من خلال نتائج المحور الثالث من الاستبيان والذي أجمع من خلاله أغلب المستجوبين على أن لجان المراجعة تساهم بشكل فعال في الحد من الفساد المالي وذلك من خلال متابعة المخاطر المرتبطة بأداء المؤسسة، والعمل على تصحيح أي انتهاكات مالية تكتشفها.

❖ نتائج الدراسة:

أفرزت الدراسة النظرية والتطبيقية للبحث جملة من النتائج، يمكن عرضها في النقاط التالية:

1. إن وجود لجان المراجعة بالمؤسسات الاقتصادية يسهم في الحد من حالات الغش والتلاعب، ويعزز فعالية نظام الرقابة الداخلية، مما يدعم الثقة في عملية إعداد ومراجعة القوائم المالية.
2. تتجلى أهمية لجان المراجعة بالنسبة لمجلس الإدارة في مساعدتها للأعضاء التنفيذيين للمجلس على تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم، وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والمراجعة، وذلك من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي .
3. تعد لجان المراجعة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمراجع الخارجي، حيث تساهم في تعزيز استقلاليته، مما يتيح له أداء مهامه دون أي ضغط أو تدخل من الإدارة.
4. إن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات يؤدي إلى زيادة الشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير.
5. إن وجود الرقابة الجادة من طرف المراجع الخارجي و لجنة المراجعة تساعد على ضبط الاداء المالي للشركات، وبالتالي مواجهه الفساد المالي والغش والتحايل والتقليل من حالاته.
6. تتولى لجان المراجعة متابعة مدى التزام المراجع الخارجي بأخلاقيات وآداب المهنة، وهو ما ينعكس على تعزيز أداء المراجع الخارجي للحد من الفساد المالي.
7. تحظى لجان المراجعة بالدعم الكافي من إدارة المؤسسة لتنفيذ توصياتها، كما تتمتع بالحق في الاطلاع على المعلومات والسجلات والتقارير الخاصة بالمؤسسة، مما يسمح لها بمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء المؤسسة.
8. لم تحظَ لجان المراجعة في الجزائر بالاهتمام الذي لاقته في العديد من الدول الأخرى، حتى العربية منها، حيث لا يزال المشرع الجزائري يعتبر تشكيلها غير إلزامي ويعتبرها جزء من مسؤوليات مجلس الإدارة.

❖ التوصيات:

على ضوء النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة، يمكننا تقديم التوصيات التالية:

1. هناك حاجة ملحة لإستحداث وإنشاء لجان مراجعة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مع ضرورة تعزيز دورها وصلاحياتها لضمان فاعليتها.
2. ضرورة إصدار تشريع يُلزم جميع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بتشكيل لجان مراجعة، نظراً لدورها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وزيادة الشفافية في إعداد التقارير المالية، وهو ما يُسهِم في الحد من الغش والتلاعب المالي، ويعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة.
3. يمكن تعميم لجان المراجعة على جميع المؤسسات الجزائرية في القطاعين العام والخاص ، نظراً لما تقدمه هذه اللجان من وظائف إشرافية ورقابية مهمة في تلك المؤسسات.
4. التأكيد على أهمية وضع معايير واضحة للمؤهلات العلمية والخبرات العملية المطلوبة عند تشكيل أعضاء لجان المراجعة، بما يضمن قدرتهم على أداء دورهم بفعالية.

- الإحالات والمراجع :

1. إياد سعيد محمود الصوص. (2012). **مدى فعالية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي و الخارجي** (رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل). كلية التجارة- الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين.
2. بلال قندوز. (2019). **مساهمة المراجع الخارجي في الحد من الفساد المالي – حالة المؤسسة الجزائرية** (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية – جامعة الجزائر3، الجزائر.
3. بن رجم محمد خميسي، حليمي حكيمة. (2012). **الفساد المالي والإداري: مدخل لظاهرة غسيل الأموال و انتشارها**. المؤتمر الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، يومي 06 و 07 ماي 2012، جامعة بسكرة- الجزائر.
4. خالد غروي. (2022). **دراسة دور لجان المراجعة في تحسين الأداء المحاسبي المالي بالمؤسسة الاقتصادية– دراسة ميدانية** (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر 3، الجزائر.
5. رشا حمادة. (2010). **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 – العدد 2، دمشق- سورية.
6. رمضان عارف. (2011). **دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات –دراسة نظرية وتطبيقية**- (رسالة ماجستير). كلية التجارة- جامعة جنوب الوادي، جمهورية مصر.
7. سعودي بلقاسم، حدادي سارة. (2017). **دور المحاسبة والمراجعة فى مكافحة الفساد وغسل الأموال دور قواعد أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة فى الحد من ظاهرة الفساد المالى والإدارى**. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد (1)، العدد (1)، جمهورية مصر.
8. علي سليمان النعامي. (2014). **مجالات مساهمة المراجع الداخلي والخارجي ولجان المراجعة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة – دراسة تحليلية تطبيقية على الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة – فلسطين**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 32 (2)، غزة – فلسطين.
9. فضيل مصطفى يوسف شفاعمري. (2014). **مدى مسؤوليه المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الاردنية** (رسالة ماجستير). جامعه الشرق الاوسط، عمان- الأردن.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

علاء بوقفة (2024)، **أهمية وجود لجان المراجعة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ودورها في تعزيز جودة آداء المراجع الخارجي والحد من الفساد المالي**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 09(العدد 02)، الجزائر : جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 202-215.

SCAN ME